الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي وإدارة الأزمات في الشرق الأوسط

The new NATO strategy and crisis management in Middle East

قصدالي فلة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بن عكنون–الجزائر

Kf.scipo@gmail.com

تاريخ الارسال:08 /2021/05 تاريخ القبول:25 /05/ 2021 تاريخ النشر:2021/06/08

ملخص:

تعد إدارة الأزمات هي بديل الدول الكبرى عن الحرب في تحقيق مصالحها أو حماية أمنها منذ نهاية الحرب الباردة، وشكل حلف شمال الأطلسي الأداة الأكثر فعالية في يد هذه الدول لتحقيق ذلك، بعد تجديد مبادئ استراتيجيته، وتوسيع مهامه، في خضم ذلك أصبحت منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الأقرب لحلف شمال الأطلسي لتنفيذ هذه المبادئ والمهام، وذلك لارتباطها بمصالح الدول الأعضاء، وهو ما حدث في عدة مناسبة تجسدت من الحرب على الإرهاب إلى التدخل الإنساني، لذلك فإن هدف هذا البحث هو تسليط الضوء على هذه المهام وكيف وظفها الحلف في تحقيق مصالح الدول الأعضاء فيه، ويعتمد البحث في ذلك كل من المنهج الاستنباطي، ومنهج الآليات السببية.

كلمات مفتاحية: إدارة الأزمات الدولية. حلف شمال الأطلسي. التدخل العسكري الإنساني.

Abstract:

Crisis management is considered an alternative for major countries to war, in achieving their interests or protecting their security since the end of the Cold War, and NATO has formed the most effective tool in the hands of these countries to achieve this, after renewing the principles of its strategy and expanding its tasks, Middle East region has become The region closest to NATO to implement these principles and tasks, due to their connection with the interests of the member states, which happened on several occasions, embodied from the war against terrorism to humanitarian intervention, so the goal of this research is to shed light on these tasks and how NATO used them to achieve the interests of its member states. And the research relies on that the deductive approach and the causal mechanisms approach.

Keywords: International Crises management. NATO. Humanitarian military intervention.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

عملية إدارة الأزمات الدولية ليست عملية مستقلة عن العناصر المحيطة بها، بل إنها ترتبط كل الارتباط بالأطراف التي تقوم بها وبأهداف هذه الأطراف، كما أن تحديد مفهوم إدارة الأزمات لا يتم إلا عبر تحديد آليات إدارتها، وقد ازدادت أهمية إدارة الأزمات الدولية مباشرة بعد الحرب الباردة، لما عرفته العلاقات الدولية من انفجار متكرر للأزمات الداخلية التي أخذت البعد الدولي، وهنا برز دور حلف شمال الأطلسي كمنظمة دولية تعنى بإدارة الأزمات الدولية لما تضمنته المواثيق الجديدة التي وسعت في مهامه وفي أهدافه.

تزامن تجديد حلف شمال الأطلسي لمبادئ استراتيجيته مع التحول الذي عرفته البيئة الأمنية الدولية، حيث تغيرت مصادر التهديد، وظهرت تهديدات لا ترتبط بالدولة والحدود كالإرهاب وانتشار الأسلحة والصراعات الداخلية، وهو ما خلق شكل جديدا من الأزمات يستدعي اعتماد أدوات غير الأدوات التقليدية التي كانت تدار بها الأزمة سابقا، كما يستدعي التنسيق الدولي في إدارة الأزمات وهو ما توفر في حلف شمال الأطلسي باعتباره يضم كل الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى في عالم ما بعد الحرب البادرة.

أدت هذه التحولات الأمنية والاستراتيجية لجعل منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الأكثر تعرضا للأزمات، خاصة في مرحلة ما بعد 2001، لما عرفته المنطقة من انتشار لهذا النمط من التهديدات حولها لساحة تحتضن الصراع على الهيمنة من جهة، والحرب على الإرهاب من جهة أخرى بالإضافة للتدخلات العسكرية بعد الحراك العربي منذ 2011، ولعب حلف شمال الأطلسي دورا كبيرا تحريك مسارات هذه التفاعلات لصالح دوله الأعضاء وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لما قام بها من أدوار وعمليات تحت مبدأ إدارة الأزمات.

الإشكالية: انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف وظف حلف شمال الأطلسي التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط لتنفيذ مبدأ إدارة الأزمات في استراتيجيته الجديدة؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية التالية:

كلما زادت ارتباط مصالح حلف شمال الأطلسي بالأزمات في الشرق الأوسط كلما زادت قابلية توظيف القوة العسكرية في إداراتها.

يهدف هذا البحث أولا لتصنيف التحولات والتفاعلات الإقليمية والدولية، التي أحاطت بتجديد استراتيجية حلف شمال الأطلسي، وكذا عرض أسباب هذا التجديد، ويهدف ثانيا لإبراز ملامح الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط في المنظور الأطلسي، كما يهدف لتفسير دوافع الحلف لتبني إدارة الأزمات في المنطقة، وذلك باعتماد كل من المنهج الاستنباطي للانطلاق من الكل المتعلق بالتحول في البيئة الدولية والوصول إلى الجزء المتعلق بالتحول في الشرق الأوسط، ومنج الآليات السببية الذي يبرر أن إدارة الأزمات في الشرق الأوسط من قبل حلف الأطلسي ليست سوى سبب لتبرير السياسة التدخلية للدول الكبرى في المنطقة.

لذلك تم تقسيم البحث لثلاث محاور يتعلق الأول بماهية إدارة الأزمات الدولية، والمحور الثاني يتعلق بتطور استراتيجية حلف شمال الأطلسي، أما المحور الثالث فسيتم فيه التعريج على أهم ملامح إدارة الأزمات في الشرق الأوسط ودوافع حلف شمال الأطلسي في ذلك.

المحور الأول : تعريف إدارة الأزمات الدولية بين التعدد والتجدد:

على الرغم من بروز إدارة الأزمات في الممارسة الإنسانية منذ عصور قديمة، في إطار تعامل الفرد مع المواقف الطارئة أو مع حالات ارتفاع التهديد التي يواجهها الإنسان، إلا أن استقرارها كعلم وكسلوك منظم ومدروس جاء متأخر، يمكن القول أنه من الناحية السوسيولوجية ما حفز الباحثين على إرساء هذا الحقل المعرفي هو التطور الذي عرفته الأزمات إذ أخذت تشتد في خطرها وأخذت التهديدات تأخذ أبعاد متعددة تتجدد في خضمها الأزمات وتنتقل من مرحلة إلى أخرى ومن مجال لآخر، هذا ما دفع بالإنسان للسعي من أجل الاستفادة من خبراته أو خبرات غيره السابقة تجاه تهديدات الأزمات على أشكالها، وهو ما طور هذا السعي وحوله لمناهج وأدوات اصطلح عليه لاحقا بإدارة الأزمات.

أما في العلاقات الدولية تعد أزمة الصواريخ الكوبية 1962 نقطة التحول في مجال دراسة الأزمات الدولية، بحيث أنها أديرت على أساس قبول الحل الوسط، وتفادى العالم بفضل هذه الإدارة مواجهة مباشرة بين قوتين نوويتين، ومنذ تلك الأزمة عرف حقل العلاقات الدولية بعدها نقاشا كبيرا حول ماهية إدارة الأزمات الدولية، أمام اهتمام متزايد ومتسارع بمجال إدارة الأزمات الدولية سواء على الصعيد العلمي أين تعددت الدراسات والكتابات التي تختص بتحليل هذه الظاهرة، أو على الصعيد العملي من خلال استحداث آليات ومبادئ دولية يمكن لها أن تشكل بديل عن الحرب في العلاقات الدولية.[1]

1. تطور الأطر الفكرية لإدارة الأزمات الدولية:

أكثر تداول عرفه هذا المفهوم كان أثناء الحرب الباردة حيث ارتبط بضرورة تجنب القتال المباشر باستخدام القوات المسلحة خوفا من إمكانية استعمال السلام النووي أثناء المواجهة العسكرية، أي أن الهدف من إدارة الأزمة أصبح ينحصر في السعي استبعاد الأزمة عن المواجهة المباشرة بين أطرافها وإلا تصبح الإدارة فاشلة، ما جعل من مبادئ إدارة الأزمات الدولية تختلف تماما عن مبادئ الحرب أو القتال وبالتالي تختلف عن مبادئ الاستراتيجية بالمفهوم التقليدي؛

وقد تأثر مفهوم إدارة الأزمات الدولية على الصعيد العلمي هو الآخر بمفهوم الأزمة الدولية باعتبارها مفهوما مختلفا عليه، بحيث تعددت الدراسات التي تناولت هذا المفهوم من خلال تعدد المناظير التي تدرس الأزمة الدولية، ومن خلال الاختلاف في دراسة الأزمات الدولية عبر المراحل التاريخية المختلفة وكذا من خلال شدة تهديدها وسرعة تطورها، وهو ما أدى إلى إرساء مجموعة من المفاهيم المتعلقة بإدارة الأزمات الدولية كحقل معرفي عبر ما يتجاوز خمسين سنة من تبني هذا المفهوم في العلاقات الدولية، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه التعريفات في كل من تعريف:

أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي **فيل وليامز Phil williams** والذي يعرف إدارة الأزمات باعتبارها سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها، حتى لا تنفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وتتمكن من حمايتها.[2]

وتعريف **ألكسندر جورج Alexander George** رائد مدرسة ستانفورد والذي يعرف إدارة الأزمات الدولية : بأنها القيود التي ترد على عملية ممارسة القهر والإجبار والضغط الإكراهي في العلاقات الدولية بمعنى أنها تعني السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة وتخفيف حدتها حتى لا تصل إلى حد انفجار العنف الشامل أو الحرب. [3]

وفقا للتعريفين السابقين يبدو أن إدارة الأزمات الدولية يجب أن تهدف إلى هدفين مهمين هما:

انطلاقا مما سبق يمكن اعتماد التعريف التالي لإدارة الأزمات الدولية: "

هي مجموعة من الإجراءات التي تستهدف السيطرة على الأزمة بما يحافظ على المصالح الأساسية للدولة، والحد من تصاعدها إلى درجة نشوب الحرب، وذلك باستخدام وسائل متعددة تتراوح بين ممارسة الضغوط على الخصم أو الوصول إلى تسوية مُرْضِية تضمن المصالح الحيوية لأطراف الأزمة."[4]

لم تكن نشأة وتطور هذا الحقل إلا نتيجة لتراكمات تاريخية حددت من العناصر الثابتة في كل أزمة وبالتالي من الإجراءات اللازمة التي تتمكن من التأثير على مسارها وتطورها ومنه إدارتها، ولكن هذا ما جعل من إدارة الأزمات الدولية هي نتيجة للسياق التاريخي الذي تُعتمد فيه، وهو ما جعلها تتأثر بشكل مباشر بالمتغيرات الدولية والظروف التي تحيط بها.

2. مراحل تطور إدارة الأزمات الدولية:

أ. **إدارة الأزمات الدولية أثناء الحرب الباردة:** تميزت فترة الحرب الباردة بظهور الردع النووي كاستراتيجية فعالة في العلاقات الدولية وأصبحت المؤثر الأساسي لدى القوتين العظميين، هذا ما زاد من المخاوف الدولية لإمكانية الاندفاع في مواجهات غير محسوبة، لأن ذلك سيؤدي إلى الدمار المحقق والمشترك لأطراف أي أزمة دولية قد تحدث، وهو ما جعل الأزمات الدولية في تلك الفترة تتميز بضرورة كونها محسوبة سواء في مسارها وتصعيدها أو في عملية إدارتها.

أصبحت تلك الفترة تَعرِف تزايد وتكرُّر الأزمات ذات الطابع الإقليمي والمحلي، ورغم أنها لا تأخذ الطابع الدولي أو القطبي إلا أن إدارتها كانت تتم من قبل القطبيين العظميين، وأصبح الهدف الرئيسي من عملية إدارة الأزمات الدولية هو تفادي المواجهة العسكرية المباشرة بين المعسكرين، وبالتالي كانت مناط الاهتمام بها هو تجنب الحرب النووية التي كانت يمكن أن تحدث أمام أي انفلات لأزمة دولية أو أمام سوء إدارتها.[5]

ب – إدارة الأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة: أدت نهاية الحرب الباردة إلى تحولات جوهرية ومتسارعة في العلاقات الدولية سواء على مستوى ميزان القوى أو على مستوى الفواعل والمتغيرات الدولية، وهو

ما انعكس على حركية الأزمة والصراع الدوليين، حيث عرفت الأزمات الدولية تزايداً كبيراً مباشرة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بسبب انفلات الدول الصغيرة عنه، وهو ما جعل من الأزمات لم تعد ذات بعد استراتيجي وعسكري فقط، بل بدأت تأخذ أشكالا متعددة اقتصادية واجتماعية وإنسانية.

كما أن تفكك الاتحاد السوفياتي أدى إلى سقوط الانضباط الدولي الذي امتازت به فترة الثنائية القطبية، وسقوط القيود التي كانت مفروضة على تصعيد الأزمات الدولية، وكذا الضوابط الضمنية التي كانت تحكم مسار استخدام القوة في العلاقات الدولية، وازداد التأثر المتبادل بين مناطق العالم حيث أصبح من الصعب رسم حدود التهديد في العلاقات الدولية وذلك لكون القوتين العظميين لم تعد تملك القدرة على وضع حد لسلوك الدول الأخرى بالنظر لغياب العامل الإيديولوجي الذي كان يربط بينهما.[6]

يمكن تلخيص أهم الخصائص التي ميزت إدارة الأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة في النقاط التالية:

. أصبحت الانفجارات الداخلية في الدول أكثر من الصراعات والأزمات بين الدول، وهو ما أدى إلى أنَّ التدخلات الخارجية لضبط الشؤون الداخلية لهذه الدول، أو لإدارة الأزمات في هذه الدول تحت شعارات الجوانب الإنسانية ومنع تعسف الحكومات أمراً مقبولا في المجتمع الدولي، وهو ما أدَّى إلى تحولات في عدة مفاهيم ومبادئ كانت راسخة في العلاقات الدولية سابقاً كمفهوم السيادة أو مفهوم الحدود، وتطور منظومة قيم جديدة تؤسس للنظام العالم الجديد، وهو ما فتح الباب أمام احتمالات التدخل العسكري الإنساني التي ارتبطت استراتيجيا بمفهوم إدارة الأزمات الدولية. [7]

. أدت نهاية الحرب الباردة إلى التأثير على مسارات الأزمات الدولية من خلال ثلاث تحولات، حيث كان هناك الشكل الأول الذي انتهى أو حُلَّ والمرتبط بعناصر داخلية أمنية واجتماعية كما هو الحال بالنسبة لبعض أزمات أمريكا الوسطى، ثم النوع الذي انفجر مع نهاية الحرب الباردة مثل ما هو الأمر بالنسبة لأزمات يوغسلافيا السابقة والمرتبط بالعامل الإثني أو القومي والذي أخذ أبعاد إقليمية أو دولية، والنوع الأخير المتعلق بالأزمات التي تحولت أي أخذت شكلا جديداً كما هو الحال لأزمة أفغانستان ومنطقة الشرق الأوسط، والمرتبطة بظاهرة الإرهاب بالدرجة الأولى والتي تورطت فيها أطراف دولية أحيانا بعيدة عنها جغرافيا.[8]

هذا ما يؤكد أن الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تكن سوى نتاج لمخلفات الحرب الباردة، وإدارة الأزمات أصبحت أداة لترتيب الفوضى في يد الطرف المنتصر في الحرب الباردة وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

ج- إدارة الأزمات الدولية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 : لقد أثبتت إدارة الأزمات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أن أهمية إدارة الأزمات الدولية قد زادت بفعل الحركية السريعة التي عرفتها الأزمات الدولية، وبسبب نهاية الالتزام الذي عرفته الدول في ظل انتماءها لأحد المعسكرين أثناء الحرب الباردة وبالتالي نهاية ارتباط صراعاتها بصراعات هذين المعسكرين، وكانت أحداث 11سبتمبر 2001 نقطة فاصلة في شكل

التهديدات وشكل الأزمات التي أصبحت تعنى بها التفاعلات الدولية، هذا ما أحدث تأثير متبادل انعكس على سياسيات الدول وعلى استراتيجياتها، يمكن الإشارة إلى أهم العوامل التي أثرت على مفهوم إدارة الأزمات الدولية منذ تلك الفترة في التالي:

. اتساع نطاق التهديدات غير النمطية حيث عرفت العلاقات الدولية انتشار واسع لمجموعة من التهديدات ذات الطابع الدولي والعبر وطني، الأمر الذي أدى إلى تراجع الدولة الوطنية كفاعل أساسي في ضبط الظاهرة الأمنية هذا التحول أدى إلى التغير في نوع الأزمات بفعل التحول في نمط التهديد، إذ ظهرت أنواع جديدة من الأزمات على شكل الأزمات الإنسانية، الأزمات البيئية، هذا النوع من التهديدات الذي تزيد من المشاركة فيه بين الدول بسبب تراجع الحدود، وهذا ما زاد من أهمية الإدارة المشتركة للأزمات الدولية.[9]

. شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول في تطور مجريات النظام الدولي لأنها بررت لمرحلة أصبحت الحرب على الإرهاب فيها شكل من أشكال الصراع المسلح في العلاقات الدولية بغض النظر عن شرعية أطرافها، إلى درجة أنه أصبح يمكن القول أنها شكلت بديلا عن الحروب التقليدية في كثير من الحالات،[10] وهنا لم تعد الأزمات الدولية في ظل هذا الصراع تحدث فقط بين الدول بكونها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وإنما انضمت إليها فواعل جديدة باعتبارها أصبحت هي الأخرى إما معنية بتهديد الأزمات أو بكونها هي من يصنعه.

. ارتباط تداخل مفهوم الأزمات الدولية بمفهوم الفوضى في النظام الدولي بسبب نتائج الأزمات الدولية المدمِّرة، هذه الحالة المستمرة من الفوضى زادت من جعل الدول تستغل إدارة الأزمات الدولية كفرصة لتحقيق مصالحها الوطنية الخاصة وذلك لكون الفوضى تمثل الفرصة الدائمة للدول لتحقيق ذلك،[11] هذا التنامي المتزايد للفوضى في العلاقات الدولية أدى إلى أن الأزمات أصبحت هي الأخرى سريعة التطور بشكل يصعب من إمكانية وقف مسارها، بحيث أصبحت البيئة الدولية تنطوي على الكثير من المغذيات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تدفع مسار الأزمة نحو الأسوأ، وهو ما زاد من صعوبة ضبط آليات ومجال الأزمة بسبب تداخل التهديدات والمصالح بفعل تراجع الحدود.

يبدو من خلال هذا العرض لمسار التطور التاريخي لمفهوم إدارة الأزمات الدولية منذ الحرب الباردة، أنها مرتبطة بشكل مباشر ببنية النظام الدولي وبالفواعل الدولية التي تؤثر فيه وتتأثر به هي الأخرى وبنمط التفاعلات السائدة فيه، وهو ما ينعكس على الآليات والأدوات المعتمدة في إدارة الأزمة، في إدارتها وما فتح الباب أمام إمكانية تبني حلف شمال الأطلسي لمبدأ إدارة الأزمات في استراتيجيته.

المحور الثاني: إدارة الأزمات الدولية في مبادئ الاستراتيجية الجديدة لحلف الشمال الأطلسي:

تأسس حلف شمال الأطلسي في أفريل 1949 بعد معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن، والهدف منه حينها كان مواجهة التحديات التي كان يعيشها المعسكر الغربي أثناء الحرب الباردة

والمرتكزة أساسا على مواجهة الامتداد الإيديولوجي للشيوعية والحد من مناطق نفوذ الاتحاد السوفياتي داخل أوروبا، وكان أساس عقيدته هو تحقيق الدفاع الجماعي المتبادل عن الدول الأعضاء ضد أي طرف خارجي.[12]

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت تحديات جديدة بالنسبة للدول الأعضاء في الحلف رغم زوال التحديات التقليدية المرتبطة بالاتحاد السوفياتي لم تعد مرتبطة بالبعد الإيديولوجي بقدر ما كانت مرتبطة بالبعد الأمني اللين، وبسبب تغير البيئة الأمنية للدول الأوروبية التي كانت تشكل اغلب أعضاء الحلف، هذا ما وضع الحلف أمام مأزق متعلق بعدم جدوى استمراره خاصة أمام الطموحات الأوروبية للاستقلالية الأمنية عن المظلة الأطلسية آنذاك ، هذا الطرح الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية ونادت بالمقابل بضرورة البحث عن تجديد مبادئ الاستراتيجية الجديدة للحلف ليتمكن من التكيف مع مخرجات النظام الدولي الجديد.[13]

1 . دوافع تجديد العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الأطلسي:

إن جوهر تأسيس هذا الحلف كان مرتبط بالتهديدات الأمنية الصلبة من المنظور التقليدي للأمن، إلا أن ملامح هذه التهديدات تغيرت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وهي التي شكلت من المنظور الأطلسي الأسباب والدوافع المؤدية إلى التحول في الاستراتيجية، وتتلخص أهمها فيما يلي:

أ . تراجع التهديد المتعلق بإمكانية حدوث هجوم شامل على كل جبهات الحلف الأوروبية وبالتالي لم تعد هذه هي نقطة التركيز في استراتيجية الحلفاء، بالنظر لكون المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الحلفاء في هذه الفترة لم تعد متعلقة بعدوان محدد مسبقا، إنما ناجمة عن ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية بما في ذلك الصراعات العرقية والنزاعات الحدودية التي عرفتها كثير من دول أوروبا الوسطى والشرقية، ومن هنا كان الدافع بالنسبة للدول الأوروبية الاستناد على الحلف لإعادة ترتيب القضايا والأولويات في الجوار الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بضرورة ترتيب شكل العلاقات فيما بين هذه الدول بالإضافة إلى ضرورة تطهير مختلف الأنظمة السياسية من مخلفات الشيوعية خاصة فيما يخص دول أوروبا الشرقية والبلقان .[14]

ب . رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الإبقاء على الحلف كأداة أمنية واحدة تضم الدول الأوروبية خاصة أن نهاية الحرب الباردة تزامنت مع سعي أوروبي لتشكيل نواة أمنية مستقلة عن حلف الأطلسي، وهو ما كان يمكن أن يشكل نظام استراتيجي منافس للولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، في ظل امتلاك الكثير من الدول الأوروبية لقدرات عسكرية تقليدية كبرى وإمكانيات نووية، وهو ما دفع بها للسعي لدعم نفوذ الحلف في التفاعلات الدولية خاصة داخل القارة الأوروبية لتعزيز الدور القيادي لها ضمن هذه التحولات التي عرفتها أوروبا.[15]

في هذا السياق تبنت الدول الأعضاء في الحلف مجموعة مبادرات لتجديد عقيدته الاستراتيجية، وتم ذلك عبر مراحل كانت في أغلبها مبادرات أمريكية.

2 . أهم محطات تجديد استراتيجية حلف شمال الأطلسي:

كان الهدف الأساسي لتجديد الأهداف الاستراتيجية العسكرية للحلف هو السعي للحفاظ على القارة الأوروبية تماشيا مع التطورات الحاصلة في هذه الأخيرة، وذلك بتطوير نمط العلاقات بما يتجاوز الهدف الدفاعي الذي تأسس من أجله الحلف، وهو ما استدعى ضرورة توسيع مهام الحلف وليس أعضاءه فقط، وقد تم ذلك من خلال مراحل متعددة يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

أ . قمة روما نوفمبر 1991: تعد هذه الاتفاقية هي البداية الفعلية للتحول في التصور الاستراتيجي لحلف الأطلسي وذلك من خلال تبني وثيقتين مهمتين في إطارها متعلقتان بمستقبل الحلف، وهما إعلان السلم والتعاون، والمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، وقد ركز إعلان الاتفاقية على أن تحديات الأمن في مرحلة الحرب الباردة يجب أن تكون في إطار مفهوم الأمن الموسع الذي يُعنى بمختلف الأبعاد والعوامل التي تؤثر في الأمن انطلاقا من الطبيعة المختلفة واللامتماثلة للتهديدات التي يمكن أن تؤثر في أمن الحلفاء.[16]

نص إعلان السلم والتعاون على أن التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها أوروبا قد تغيرت انطلاقا من كون خطر الهجوم من قبل روسيا في وسط أوروبا قد تراجع، مقابل تعدد التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها أوروبا واختلافها بشكل جعل من الصعب التنبؤ بها، والتي يمكن أن تؤدي لأزمات خطيرة تهدد استقرار أوروبا وقد تتطور إلى نزاعات مسلحة على الأقاليم الأوروبية، وعليه كانت ضرورة ربط مستقبل الأمن الأوروبي بالدور الذي يمكن أن يقوم به الحلف في الأزمات داخل أوروبا وعلى أطرافها، وهو ما تبلور في الدور الإضافي للحلف في إدارة الأزمات الدولية .[17]

أما فيما يتعلق بالمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف فقد ركز على تكييف المبدأ العسكري للحلف من خلال الدفاع على مصالح الحلف خارج حدوده الجغرافية، وذلك باضطلاع الأعضاء على مزيد من المسؤوليات للدفاع عن أنفسهم، وقد قدمت هذه الرؤية الاستراتيجية مفهوما واسعا للأمن بني على ثلاث عناصر مترابطة وهي الحوار والتعاون والحفاظ على قدرة الدفاع الجماعي، بالإضافة إلى ذلك ركز على ضرورة الحفاظ على وحدة امن الأعضاء وكونه وحدة لا تتجزأ، وعلى ضرورة الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في أوروبا.[18]

ب . قمة واشنطن أفريل 1999: أمام تزايد النفوذ الأمريكي في ظل الأزمات المتعددة في أوروبا، ازدادت المنافسة والمواجهات غير المباشرة على مناطق النفوذ في أوروبا، وبصفة خاصة بعد أزمة تفكك يوغسلافيا التي أبرزت عجز الاتحاد الأوروبي عن إدارتها وعن وقف النفوذ الروسي في المنطقة، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعبير عن إرادتها في توسيع العضوية في الحلف بالنسبة لدول أوروبا الشرقية وتوسيع مهامه، وهي الإرادة التي عبر عنها قادة الحلف في مؤتمر مدريد 1997 والتي تجسدت في قمة واشنطن 1999 وأثناء انعقادها مرَّ على الحلف خمسين سنة منذ تأسيسه.[19]

تم الموافقة في هذه القمة على مفهوم استراتيجي جديد للحلف قرر الأعضاء فيه الاحتفاظ بالمهمات الثلاث الأولى المتضمنة في مفهوم1991، وحددت هذه القمة خمس مهمات أخرى ، وجرى في هذه القمة التشديد على إقرار دور الحلف في التدخل في الصراعات الإقليمية والنزاعات العرقية والدينية واللغوية داخل

الدول، وهو ما وسع مصادر التهديد بالنسبة للحلف لخارج مجال عملياته التقليدية، حيث أنه أصبح معني بالمساهمة في ضمان تنفيذ اتفاقيات تسوية الأزمات والنزاعات، ما يجعل إدارة الأزمات الدولية كأحد أهم المبادئ المهمة التي ستقوم عليها الاستراتيجية الجديدة للحلف، بالإضافة إلى إقرار دور الحلف في مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل والتصدي للإرهاب.[20]

بالإضافة إلى هذه المهمة العسكرية أقرت هذه القمة مهام سياسية تتعلق بدعم وترسيخ الحلف لعملية التحول الديمقراطي لدول أوروبا الشرقية والوسطى، ولدول الاتحاد السوفياتي سابقا وذلك باشتراط تبني القيم الديمقراطية من قبل هذه الدول في كل مؤسساتها السياسية والعسكرية، وكذا السعي من خلال هذه الوظيفة إلى إنعاش اقتصاديات الدول الديمقراطية الحديثة ومساعدتها على التحول إلى اقتصاد السوق سواء عبر منحها المعونات الاقتصادية والمالية أو عبر تزويدها بالخبرات الفنية والعلمية، وذلك لتحقيق المبادئ الجديدة لنظام الأمن الجماعي الأورو–أطلسي.[21]

يتضح من كل هذه المبادرات والمبادئ التي تم صياغتها في خضم هذا المسار، أن الحلف قد أخذ منحى جديد في استراتيجيته، جعل منه يتوسع على مستوى المهام الموكلة إليه من قبل الأعضاء، بالإضافة للتوسع على مستوى الأعضاء، هذه المهام التي اتخذها الحلف مكنته من التدخل خارج نطاق الدول الأعضاء، وبالتالي أصبحت الدول الشرق أوسطية هي المعني الأول بهذه المهام بالنظر لما تختص به من أزمات داخلية متكررة خاصة في عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر وما سببه انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة.

المحور الثالث: إدارة حلف شمال الأطلسي للأزمات في الشرق الأوسط من الحرب على الإرهاب إلى التدخل الإنساني:

حولت مبادئ الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي من تنظيم عسكري بحت إلى قوة عسكرية وسياسية عالمية تسعى لتحقيق مبادئ وقيم ومصالح العالم الغربي، خاصة في مرحلة ما بعد أحداث 11سبتمبر 2001، ويبدو ذلك في الإقرار في قمة واشنطن 1999 بأن التهديدات التي تواجه الحلف لم تعد متمركزة في أوروبا، وهنا تبرز منطقة الشرق الأوسط باعتبارها المنطقة الأكثر قابلية لتنفيذ هذه المهام الجديدة، نظرا لامتلاكها عناصر عدم الاستقرار والأمن وإمكانية تصديرها لهذه العناصر للدول الأوروبية والأطلسية، بسبب تردي أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي سببت صراعات داخلية نشطت حركة الهجرة نحو أوروبا، أو صعدت من نشاط الجماعات الإرهابية.[22]

1 . أهمية الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الأطلسي:

تمتد منطقة الشرق الأوسط من سواحل البحر المتوسط شمالا حتى أواسط إفريقيا جنوبا ومن سواحل المغرب غربا إلى العراق شرقا، وتضم في خلالها أغلب الدول الإسلامية وكل الدول العربية، وتوسع هذا المجال في المنظور الأمريكي ليصل لغاية حدود باكستان في مفهوم الشرق الأوسط الكبير، كما أن ما يطلق عليه

بقوس الأزمات في التصور الأورو–أطلسي يشمل هذه المنطقة، ما يؤكد على أهميتها بسبب تداخل مصالح الدول الكبرى فيها.[23]

يمكن الإشارة لبعض ملامح الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط في المنظور الأورو–أطلسي في التالي:

أ . يعطي التواجد في المنطقة الفرصة لحلف الأطلسي وعبره للولايات المتحدة الأمريكية للتواجد عسكريا في منطقة الشرق الأوسط، وذلك يتيح لها إمكانية مواجهة الطموحات التوسعية للقوى المنافسة لها، وعلى رأسها روسيا والصين، بشكل يحد من نفوذ هذه الدول عسكريا واقتصاديا، ويتعزز هذا الطرح بالنظر لتوفر الحلف على الوسائل اللازمة لمواجهة مختلف التهديدات التي يمكن أن تعرفها المنطقة خاصة الإرهاب، مقارنة بالقوى المنافسة الاخرى، وبما أن الحرب على الإرهاب لم تمثل حرب بالمفهوم السيوسيولوجي أو الوظيفي التقليدي، إلا أنها مثلت التهديد في إدراك الدول الأعضاء في الحلف، وأمام امتلاك الظاهرة الإرهابية لعنصر التهديد فهذا يمكن أن يجعل من التعامل معها كأزمة ممكنا، كما أنه يتيح هذا للحلف فرصة استخدام القوة لردع هذا التهديد.[24]

ب . الهيمنة على سوق النفط ومراقبته، في ظل عودة الطموح الروسي بالنظر للشرق الأوسط باعتباره فرصة لتقوية اقتصادها وفرصها في الاستثمار، وتظل روسيا هي الغريم الأول لحلف الأطلسي منذ نهاية الخرب الباردة، هذا الدور الأطلسي في الشرق الأوسط سيسهل للدول الأورو–أطلسية إمكانية إعادة ترتيب حصص الشركات العالمية المنتجة للنفط، وعبر هذا التوزيع يمكن لها التحكم في تدفق النفط في السوق العالمية والتحكم في أسعار النفط العالمي، وحماية النفط حتى من إمكانية هيمنة إقليمية يمكن أن تقوم بها إيران.[25]

ج . التفكك الاجتماعي والسياسي الذي تعرفه المنطقة والاختلاف في الرؤى والمواقف والاستراتيجيات، مقابل التوافق في المصالح بين دول الحلف، يجعل من الممكن لدول الحلف أن تتعامل مع منطقة الشرق الأوسط بسهولة بدل التعامل معها وهي ذات موقف موحد، وذلك لكون أن إدراك دول للشرق الأوسط أصبح نابع من متغيرات داخلية مرتبطة بالنظام الإقليمي نفسه.[26]

يتضح من هذه الأهمية التي تختص بها المنطقة أن توجه الحلف لتنفيذ مهامه نحو منطقة الشرق الأوسط يتعلق بإبقاء المنطقة تحت الرقابة والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة، والتصدي لمصادر التهديد فيها خاصة التهديد الإرهابي الذي حرك مختلف المبادرات الأطلسية في المنطقة

2 . إدارة الأزمات الأطلسية من الحرب على الإرهاب إلى التدخل الإنساني:

على الرغم من الغموض الذي لف مفهوم الإرهاب منذ 11 سبتمبر 2001، إلا أنه كان المحرك والداعم الأساسي لتوجهات حلف شمال الأطلسي منذ توسيع مهامه، وارتبطت استراتيجيات مواجهة الإرهاب بالحرب اللاتماثلية ما جعل من الأداة العسكرية ذات دور مركزي، بما أن انتشاره بشكل تحت دولاتي غالبا ما يخلق

أزمات تؤدي لفشل الدولة أو عدم قدرتها على مواجهة هذا التهديد، فإن هذا ما فتح الباب أمام الحلف للقيام بهذا الدور في مناطق انتشار الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط.[27]

أ . ملامح الدور الأطلسي في إدارة الأزمات في الشرق الأوسط: أدت الحرب على الإرهاب الأمريكية وبعدها الحراك السياسي العربي الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط إلى تغيير وجه التعامل مع دول المنطقة، بسبب ما فرضته التحولات السريعة في تغيير الأنظمة ودخول تيارات سياسية غير تقليدية على خط التأثير في المشهد السياسي والدبلوماسي الإقليمي، بالإضافة ما سببته من نزاعات داخلية وفشل دولاتي، وهذا ما فتح الباب أمام حلف شمال الأطلسي لتكثيف دوره في إدارة الأزمات في المنطقة إما عبر الأدوات السلمية أو الأدوات الإكراهية، يمكن الإشارة لأهم ملامح هذا الدور في التالي:

. مبادرة اسطنبول 2004: تعد هذه المبادرة هي بداية المسار في التنسيق بين حلف الأطلسي ودول الخليج، على الرغم من كون هذه المبادرة استهدف بها دول الشرق الأوسط كاملة، إلا أن دول الخليج كانت هي البداية في تطبيق هذه المبادرة، وذلك لارتباط هذه الدول بعاملين مهمين في المنظور الأطلسي، أولا توفر هذه الدول على الاحتياطي الأكبر من النفط في المنطقة وثانيا إمكانية محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة عبر الدول الخليجية، دون إغفال الجوانب المعلنة من المبادرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وانتشار السلاح النووي، بالنظر للسياق الزمني الذي جاءت فيه المبادرة.[28]

تضم المبادرة كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة، البحرين وقطر، مع اهتمام كل من السعودية وعمان، وتهدف حسب ما جاء في نصها لتعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين من خلال المشاركة بعمليات يقودها الحلف ضد الإرهاب أو تجارة الأسلحة وتبادل المعلومات في سبيل ذلك، كما يهدف هذا التعاون تطوير القدرات الدفاعية لهذه الدول، وذلك عبر التدريبات العسكرية، والتكامل كأساس للتعاون بين دول المبادرة، يمكن القول أنه بغض النظر عن ما جاء معلنا في هذه المبادرة، فإنها قد مهدت لاحقا لوجود قواعد عسكرية غربية أغلبها أمريكية في المنطقة، بإطار شرعي ومقبول شعبيا ورسميا، هذا ما يؤكد على أن تواجد الحلف في المنطقة اعتمد مبدأ إدارة الأزمات كذريعة لتسهيل تحقيق الطموحات الاستراتيجية للدول الأعضاء فيه، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.[29]

. التدخل العسكري الإنساني في ليبيا 2011: على الرغم من غياب تعريف موحد لمفهوم التدخل الإنساني، وذلك لما عرفه من تطورات عبر مراحل زمنية طويلة، إلا ان هذا لم يمنع الدول من تبني هذا المفهوم في استراتيجياتها وسياساتها، خاصة بعد الحرب الباردة حيث أصبح أحد الأدوات التي تتبناها الدول في إدارتها للأزمات خاصة ذات الطابع الاثني والعرقي، يمكن الإشارة إلى تعريف التدخل الإنساني في التالي:

"**التدخل الإنساني هو عمل إداري ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية (سواء كانت دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية عالمية أو إقليمية)، بوسائل الإكراه والضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي**

والعسكري، من أجل وقف الانتهاكات الصارخة والمنظمة للحقوق الأساسية للإنسان في دولة معينة في حال عدم قدرة هذه الأخيرة على حماية مواطنيها أو عدم رغبتها في ذلك..."[30]

بالنسبة لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا فقد جاء في المرحلة التي فيها ارتفعت حدة التوتر في ليبيا بشكل غير متوقع، ما جعلها تأخذ شكل الأزمة، حيث اشتدت الاحتجاجات التي جاءت في سياق الربيع العربي والتي تحولت إلى مواجهات بين نظام معمر القذافي والمحتجين، في مختلف المناطق في الشرق والغرب، أين تم إحصاء مئات المصابين بين قتلى وجرحى، في هذه الظروف جاء قرار مجلس الأمن رقم 1970 الذي يحضر توريد الأسلحة لليبيا، وباستمرار العنف الداخلي أخذت الأزمة في ليبيا شكل الحرب الأهلية، أين جاء قرار مجلس الأمن رقم 1973 القاضي بإقامة منطقة حضر جوي في ليبيا، ويفوض الدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، ما جعله يأخذ صيغة تسمح باستخدام القوة.[31]

مهد هذا القرار للحلف بأن يبدأ عملية عسكرية بأهداف إنسانية قائمة على حماية المدنيين، حيث اعتمد على سفن المجموعة البحرية الدائمة لحلف شمال الأطلسي المتواجدة في البحر المتوسط لفرض حضر على توريد الأسلحة لليبيا، بالإضافة لحملة ضربات جوية ضد ليبيا انطلقت في مارس 2011، في عملية استهدفت البنى التحتية والقواعد الجوية الليبية ،[32] وقد جاء هذا التدخل في ظل غياب تام لتصور إقليمي لإدارة الأزمات، ما فتح الباب أمام الحلف للتدخل عسكريا بعد قرار مجلس الأمن الذي لم يكلف الحلف بمهمة اتخاذ الإجراءات اللازمة، ولكن هذا القرار كان مناسبة للحلف لتحقيق مبادئ استراتيجيته الجديدة، خاصة في ليبيا التي تعد من الناحية الجيوسياسية مهمة جدا لفرض التوسع الذي عرفته هذه المبادئ والمفاهيم.

على الرغم من أن الأهداف العلنية للعملية العسكرية لحلف الأطلسي إنسانية على رأسها حماية المدنيين، إلا أن ذلك في الواقع كان يخفي دوافع أخرى لهذا التدخل، أهمها تتعلق بموقع ليبيا الجغرافي الذي أتاح للحلف التواجد على ضفاف البحر المتوسط، الذي يعد رهانا بالنسبة للحلف بالنظر لأهميته، ويتأكد ذلك في تولي الحلف بعد انتهاء العملية، مهام تقديم المشورة الفنية والتدريب للقوات الليبية، بالإضافة للدعم اللوجيستي، ما فتح له الباب لشراكة أمنية جديدة مع أحد دول المنطقة، بالرغم من غياب هذه المهام على النصوص والخطابات الرسمية للحلف.[33]

الخاتمة:

انطلاقا من كل ما سبق فإن هذا البحث قد خلص لمجموعة من النتائج يمكن عرضها في التالي:

تم إثبات الفرضية التي تزعم بوجود علاقة بين مصالح الدول الكبرى واستخدام حلف شمال الأطلسي للقوة في إدارة الأزمات في الشرق الأوسط، في ظل استخدام الحلف للتدخل العسكري كأداة لإدارة الأزمات الإنسانية، في ليبيا، وكذا توجه الحلف للمبادرات التعاون الأمني مع دول المنطقة على شكل مبادرة إسطنبول.

ارتبط نجاح عمليات إدارة الأزمات في المنظور الاستراتيجي لحلف الأطلسي بنجاح العمليات العسكرية، ولم يولي أهمية لمراحل ما بعد الأزمة، وبناء الدولة واستقرارها، أو إلغاء مسببات أو مغذيات الأزمات، وهو ما يؤكد أن إدارة الأزمات بالنسبة للحلف لا تعدو إلا أن تكون غطاء لحماية مصالح الدول الأعضاء فيه.

يتضح من إصرار الحلف على بناء علاقات أمنية مع دول الشرق الأوسط والتدخل في بعض المناطق دون الأخرى، أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم في اغلب توجهات الحلف، وفي تنفيذ مبادئ استراتيجيته، وذلك لارتباط أغلب العمليات التي نفذها منذ نهاية الحرب الباردة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

في النهاية يجدر القول أن دور ونشاط الحلف في منطقة الشرق الأوسط يرتبط بنسبة كبيرة بالفراغ الذي وجده في التنسيق الأمني بين دول المنطقة، وفي الصراعات بين الدول الإقليمية مقابل غياب أي إدراك مشترك للأمن، وهو ما سهل تدخل الحلف في عدة مرات سواء تحت غطاء إدارة الأزمات أو التدخل الإنساني أو حتى مبادرات التعاون الأمني.

الهوامش:

[1] السيد بهنسي، **الإعلام وإدارة الأزمات الدولية**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2010، ص 22.

[2] **المرجع نفسه**، ص39.

[3] إياد ضاري محمد الجبوري، **إدارة الأزمات الدولية**، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 42.

[4] السيد بهنسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

[5]-Mahdi Barouh, **International Relations and crisis management international relations**, journal of scientific research and development, n4, 2015, p 134.

[6] رمضان محمود عبد السلام، **إدارة الأزمات الدولية**، المكتبات الكبرى، القاهرة، 2003، ص 269.

[7] إياد ضاري محمد الجبوري ، **مرجع سبق ذكره**، ص72.

[8]- Mahdi Barouh, **op.cit**, p 136.

[9] طارق تاحي، **بين الواقع والنظرية: نشأة وتطور الأمن الإنساني**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد 192، 2013، ص31 .

[10] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع**، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011، ص 443.

[11] - Omar Goksel Isyar, **Definition and management of international crises**, Perceptions journal of international affairs, n 04, Winter 2008, p03.

[12] أثير ناظم الجسور، **التصدع الكبير: إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه دول البلقان**، ط1، الرافدين للنشر، لبنان، 2015، ص 11

[13] نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص ص 42، 43.

[14] عماد جاد، **حلف الأطلنطي والحرب في البلقان**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، عدد 137، 1999، ص 103.

[15] – إيناسيور رامونييه، **حروب القرن الواحد والعشرين: مخاوف ومخاطر جديدة**، تر: أنطوان أبو زيد، دار التنوير للطباعة، بيروت، 2007، ص 172.

[16] أثير ناظم الجاسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

[17] محمد حسون، **الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26،العدد2، 2010 ص 341.

[18] أثير ناظم الجاسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

[19] Ainius Lasas, **European union and NATO expansion**, Palgrave Macmillan, New York, 2010, p 84.

[20] نزار إسماعيل الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

[21] أثير ناظم الجاسور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 53، 54.

[22] نزار إسماعيل الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

[23] فرانسوا جيري، **الجيوسياسية الجديدة: الحرب والسلم في عصرنا الحالي**، تر: هلا أمان الدين، ط1، المجلة العربية، الرياض، 2014، ص 42.

[24] Colin S. Gray, **War Peace and international Relations : An Introduction to strategic History**, Routledge, 2007, New York , p 275.

[25] بيكا واسر، **حدود الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط**، المنظور التحليلي، نوفمبر 2019، مؤسسة راند، المتاح على الرابط:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE300/PE340/RAND_PE340z1.arabic.pdf ، تاريخ التصفح: 2021/04/27.

[26] خير سالم ذيابات، **دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا1990-2013**، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مجلد 43، عدد 01، 2016، ص 39.

[27] إياد ضاري محمد الجبوري ، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.

[28] مصطفى علوي سيف، **إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 65.

[29] خير سالم ذيابات، **مرجع سبق ذكره**، ص45 .

[30] جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012 ص 21.

[31] Gilles Andréani, **Chapitre 15. Kosovo, Libye intervention humanitaire et guerre aérienne**, *in* Pierre Hassner, **Justifier la guerre** ?, Presses de Sciences Po, Paris, 2013 , p.391.

[32] خير سالم ذيابات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص35، 51.

[33] Gilles Andréani, **op.cit**. p 398.